

تقرير

إسرائيل ترسم حدود لبنان سرّاً

يبدو أن إسرائيل قررت اللجوء إلى استخدام أسلوب التهويل، مقروناً بالاتصالات الدبلوماسية، للضغط على لبنان لمنع انطلاق قافلة السفن من شواطئه. فبعد التقارير الإعلامية المتتالية، جاء دور القيادة السياسية كي تدلو بدلوها في مواجهة تواصل الاستعدادات لانطلاق قافلة السفن باتجاه شواطئ قطاع غزة.

حذر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك الحكومة اللبنانية من دعم قافلة سفن كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وحملها مسؤولية أي سفينة تخرج من الموانئ اللبنانية. وفي محاولة تأسيس لمشروعية دولية يمنع في ظلها الجيش الإسرائيلي السفن المنطلقة من لبنان من الوصول إلى أهدافها، حذر باراك من أن تكون هذه السفن تحمل على متنها، «مواد قتالية وأسلحة وذخيرة ومواد متفجرة قد تستخدم في مواجهة عنيفة وخطيرة إذا ما رفضت السفن الرسو في ميناء أسدود».

في موازاة تأكيد إبقاء الحصار البحري للقطاع، بذريعة «ضمان عدم تزايد القوة الصاروخية والمسلحة في قطاع غزة»، وجه باراك رسالة حاول من خلالها الإيحاء أن المجلس الوزاري المصغر على وشك اتخاذ قرار يسمح بموجبه إدخال الإسمنت والحديد إلى القطاع، مشيراً إلى أن دراسة هذا الأمر تجري «شرط أن يكون تحت رقابة هيئات تابعة للأمم المتحدة».

بالرغم من أن طبيعة دور الأجهزة الأمنية هي الاستعداد للسيئاريات الأسوأ بعيداً عن مدى واقعيتها، إلا أن التركيز عليها في وسائل الإعلام الإسرائيلية له غايات أخرى، تتصل بالإجراءات الوقائية التي تعمل عليه حكومة تل أبيب. في هذا الإطار، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن الأجهزة الأمنية تستعد لإمكان أن تنقل

القافلة المنطلقة من لبنان «مخربين انتحاريين».

ولفتت الصحيفة إلى أن باراك عقد اجتماعاً أول من أمس، ضم مسؤولين من مختلف الأجهزة الأمنية، وعرضت خلاله الاستعدادات لمنع وصول القافلة اللبنانية والقافلة الإيرانية التي ستتبعها إلى غزة. وأكدت بديعوت أن القرار الحاسم في الجلسة كان منع وصول القافلتين إلى قطاع غزة.

وفي ضوء استخلاص العبر من حادثة أسطول الحرية، وما رافقه من سقوط إصابات في صفوف المدنيين، حضر الجلسة مسؤولون من الموساد والشاباك، إضافة إلى مسؤولين من الاستخبارات العسكرية ورئيس أركان الجيش غابي أشكنازي ومندوبين عن وزارة الخارجية، فضلاً عن الوزيرين دان مريدور ويوسي بيلد.

هذا وكانت اتهامات قد وجهت إلى أجهزة الاستخبارات، وتحديدًا الموساد والشاباك، بأنها أخفقت في جمع المعلومات عن هوية المشاركين على متن السفينة التركية وتوقع ردود أفعالهم على مهاجمة سلاح البحرية الإسرائيلية لسفنتهم.

وتقرر في الجلسة أنه في حال وصول قوافل سفن كسر الحصار مطلع الأسبوع المقبل، في الوقت الذي يكون فيه باراك في الولايات المتحدة سيقوم مقامه وزير الشؤون الاستخباراتية دان مريدور.

في المقابل، أشارت بديعوت أحرونوت أيضاً إلى أن إسرائيل تواصل العمل عبر القنوات الدبلوماسية الدولية بهدف إقناع الجهات ذات الصلة بقافلة السفن، بمن فيها الحكومة اللبنانية، لدفعها إلى منعها من الانطلاق.

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة جبروناليم بوست، أن الجيش الإسرائيلي يواصل تعقب السفن الإيرانية في طريقها إلى

قطاع غزة، مشيرة إلى أنه سبق لسفينة إيرانية قبل أكثر من سنة، أن حاولت كسر الحصار، إلا أن سلاح البحرية

حذر باراك الحكومة اللبنانية من دعم قافلة سفن كسر الحصار المفروض على قطاع غزة

الإسرائيلي استطاع إبعادها قبل أن تتمكن من الوصول إلى هدفها المحدد، وإذا فشل تكرار هذا الأمر، تستعد وحدة الشبيبت 13 لتنفيذ عملية كتلك التي قامت بها قبل أسبوعين لإيقاف أسطول الحرية الآتي من تركيا. ونقلت الصحيفة عن أحد ضباط الجيش قوله إنه نتيجة للمسافة القصيرة التي يجب على السفن أن تعبرها، ليس هناك ما يكفي من الوقت لإيقاف السفن السريعة القادمة من لبنان، الأمر الذي يفرض على سلاح البحرية البقاء في أعلى جهوزيته على مدار الساعة. ولفقت الصحيفة إلى أن من المحتمل أن تحاول البحرية



النائب نواف الموسوي وعلي فياض يستقبلان الزميل عباس ناصر بعد إطلاق سراحه (أرشيف)

أولاً بإيقاف السفن عبر دعوتها إلى التوقف في البحر بعيداً عن شاطئ غزة.

إلى ذلك، ذكر موقع معاريف الإلكتروني، أن عملية ترسيم سرية يقوم بها الجيش الإسرائيلي وقوات الأمم المتحدة للقطاع الشرقي من الحدود بين إسرائيل ولبنان، بعد الانتهاء من ترسيم القطاع الغربي. وأضاف الموقع أنه في إطار الأعمال التي نفذت في منطقة كيبوتس «يفتح»، وضعت القوات حاويات زرقاء تشير بوضوح إلى الخط الأزرق الحساس، الذي سبب في بعض الأحيان توترات أمنية وخلافات بين إسرائيل ولبنان.

تابع الموقع أن عملية ترسيم الحدود بواسطة الحاويات بدأت منذ فترة قصيرة، وهي متواصلة حتى اليوم، وتقوم القوات كل أسبوع عدة بترسيم قطاع آخر، مشيرة إلى أن عملية نزع الألغام بدأت قبل أكثر من عام ونصف عام.

كذلك فإن ممثلين عن اليونيفيل بمساعدة ممثلين عن الأمم المتحدة وآخرين تابعين لشعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي والأدعاء العسكري العام، توافقوا خلال نحو عامين على خط أزرق واضح في معظم الأماكن.

ونقل الموقع عن مصادر عسكرية قولها إن ترسيم القطاع الغربي قد انتهى وبدأت هذا الصباح عملية ترسيم القطاع الشرقي بهدف ترسيم الخط الذي من خلاله تعبر الحدود، ترسيماً مادياً. واكتفى الموقع بالإشارة إلى أن متحدثاً باسم الجيش أكد صحة هذه التفاصيل.

ورأى الموقع أنه كلما تقدمت القوات شرقاً باتجاه قرية العجر ومزارع شبعاء، ازدادت التوترات بشأن ترسيم الحدود.

(الأخبار)

تقرير

السنيرة عزّاب المستقبل

نائر غندور

تتجه كتلة نواب المستقبل إلى نوع من المؤسسة مختلف عن واقعها سابقاً. عدد من الخبراء والمختصين يُتابعون كل قضية، يبحثون فيها، يدرسونها، ويقدمون تقاريرهم إلى رئيس الكتلة الذي يحولها إلى نواب الكتلة، وأحياناً يتعدى نواب الكتلة. وهذا ما حصل قبل الجلسة الماضية لمجلس النواب، عندما وُزعت دراسة من مكتب الرئيس فؤاد السنيرة، لكنها تخطت نواب المستقبل لتتعداها إلى نواب ما كان يُسمى «الأكثريّة النيابية» ما عدا نواب اللقاء الديمقراطي.

في المبدأ، منذ عام حتى اليوم، تعيش كتلة المستقبل حالة من التنظيم الداخلي، بإشراف فريق الرئيس فؤاد السنيرة. وضع نظاماً داخلياً للكتلة، وأسس فريقاً متكاملًا مهتمه إجراء دراسات لجميع القضايا المطروحة على الساحة السياسية. في الفترة الأولى قدمت دراسات عن تاريخ لبنان ومنظومته الاقتصادية، ثم شرح كل ملف على حدة. ففي كل جلسة، تقريباً، يبدأ النقاش السياسي العام، ثم يُصاغ بيان الجلسة الذي يُوزع على وسائل الإعلام، فيعقد النواب خلوتهم، وذلك بناءً على جدول الأعمال الذي يُحدده الرئيس فؤاد السنيرة. يُطرح موضوع معين للنقاش. يكون الفريق الاستشاري للسنيرة قد أعد مطالعته. تُوزع على النواب، (ويجري نقاش حولها ويخرج الجميع بخلاصات مشتركة)، يقول أحد

الذين يحضرون اجتماعات الكتلة. لكن هذه النقاشات يفترض أن تبقى بعيدة عن الإعلام كما أبلغ الجميع.

وقد درست الكتلة حتى اليوم العديد من الملفات، مثل ملفات الكهرباء، الضمان، الدواء، وملف الـ 11 مليار دولار التي صرفتها حكومة السنيرة بناءً على «القاعدة الاثني عشرية». شرح السنيرة الأمور من وجهة نظره، «لكي يتمكن النواب من التعبير عن الموقف بوضوح»، يقول أحد النواب.

ومن المفترض أن يختار كل نائب في الكتلة أياً من الملفات التي يريد أن يُتابعها، هذا نظرياً، لكن الأمر لم يحصل حتى الآن.

ويقول أحد العاملين في فريق السنيرة إن الهدف من وراء هذه الدراسات هو جعل النواب المطلعين وعارفين بالمواضيع المطروحة في البلد، وذلك «لأنه لا يمكن كل النواب أن يكونوا عارفين في جميع القضايا». ويؤكد الرجل أنه في كل ملف يُطرح، فإن المختصين يحصلون على الوقت الذي يرغبون فيه لتقديم شرحهم كاملاً. يُضيف أن هذا أمر طبيعي، وخصوصاً أن كتلاً صغيرة تملك فريق مستشارين، فكيف بالكتلة الأكبر في البرلمان اللبناني؟

هذه «المأسسة» التي بدأت تأخذ طريقها إلى كتلة نواب المستقبل، كانت غائبة في السنوات الأربع الماضية، كما يؤكد أحد النواب.

لكن اللافت هو تجاوز السنيرة وفريقه نواب المستقبل، وإرساله دراسته هذه إلى النواب الآخرين، في تصرف قرأ فيه



بدا الرئيس السنيرة العمل لتنظيم كتلة المستقبل (أرشيف)

فريق عمله يعد الأوراق والآراء ويوزعها على نواب الأكتريّة ما عدا اللقاء الديمقراطي

مع الموقف المعلن لرئيس الحكومة سعد الحريري.

فقد دعا السنيرة إلى عدم الموافقة على مشروع القانون المعجل المكرر الذي قدمه رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط والنائبان علاء الدين ترو وإيلي عون.

وهو «اقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 79 من قانون الضمان الاجتماعي»، ويرمي إلى معاملة الأجراء الفلسطينيين معاملة الأجراء اللبنانيين لجهة حق التقاضي في قضايا خلافات العمل أمام مجلس العمل التحكيمي المختص. إذ رأت دراسة السنيرة أنه «حالياً،

لا عائق قانونياً يحول دون ممارسة الأجير الفلسطيني حق التقاضي أمام مجلس العمل التحكيمي في نزاعات العمل».

أمّا في اقتراح القانون الذي يرمي إلى تعديل المادة 9 من قانون الضمان الاجتماعي، بحيث يُعامل اللاجئ الفلسطيني المقيم في لبنان إقامة قانونية معاملة المواطن اللبناني لجهة تعويض نهاية الخدمة والعناية الطبية عن الأضرار الناتجة من الحوادث وطوارئ العمل فقط، من وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية وسائر المؤسسات الضامنة العامة والخاصة.

فقد اشترط السنيرة الموافقة عليه بعد إجراء التعديل الآتي: «يعفى اللاجئون الفلسطينيون، ومن هم من جنسيات قيد الدرس، المولودون في لبنان والمقيمون فيه إقامة دائمة، من شرط المعاملة بالمثل المنصوص عليه في

البند الثاني من هذه الفقرة». وقد علل السنيرة السبب في دراسته بالآتي: ينبغي أن تحصر الاستفادة باللاجئين الفلسطينيين ومن هم من جنسيات قيد الدرس (ومعظمهم فلسطينيون) المولودون في لبنان والمقيمون فيه إقامة دائمة. وأضاف أنه لا يمكن تحميل موازنة وزارة الصحة العامة معالجة الحوادث الأخرى الناشئة عن الحوادث الأمنية التي قد تحصل في المخيمات. هذا ولم يوضح الرئيس فؤاد السنيرة إذا كانت الحرب على نهر البارد هي من ضمن خاتمة الحوادث الأمنية التي تحصل في المخيمات.